**الفصل الثالث (أهمية المركزية واللامركزية في الحكم المحلي)**

**\* المركزية هي تجميع صلاحيات اتخاذ القرارات في إدارة او شخص او عدد من الأشخاص، وتنحصر درجة المركزية كلما انحصرت الإدارة في جهة واحدة او إدارة واحدة او شخص واحد مما يقيد حرية التصرف للعاملين بالارتباط بمن هو اعلى والمركزية تعني التركيز الإداري، اما اللامركزية فتعني نقل السلطة تشريعية كانت او اقتصادية او تنفيذية من المستويات الحكومية العامة الى المستويات الدنيا، وهي تعني التشتيت الإداري.**

**\* أهمية اللامركزية:**

**ان أهمية توزيع السلطات في نمط اللامركزية لا تتعلق بنوع السلطة المفوضة وانما تتعلق بكمية السلطة التي يتم تفويضها، فعلى مقدار السلطة تتحدد اللامركزية:**

**1- عدد القرارات التي يتخذها المسؤولون في المستويات الدنيا ومدى تكرارها اذ كلما زاد عدد هذه القرارات ازدادت درجة اللامركزية.**

**2- أهمية القرارات إذ كلما كانت القرارات التي تتخذ في المستويات الدنيا على جانب كبير من الأهمية أمكن القول ان النظام يتجه نحو اللامركزية.**

**3- تعدد المهام إذ كلما تعددت المهام او العمليات التي تتأثر بالقرارات التي يتخذها المسؤولون في المستويات الإدارية الدنيا كان النظام أقرب الى اللامركزية.**

**4- مدى الرقابة التي تفرضها المستويات العليا على القرارات التي تتخذها المستويات الأدنى فكلما قلت هذه الرقابة كان النظام أقرب الى اللامركزية.**

**\* أسباب وعوامل الاخذ بنظام المركزية الإدارية:**

**أ- الأسباب التقليدية التي تتمثل بالاستئثار بالسلطة وتوجيه الأوامر واتخاذ القرارات من قبل الرئيس الإداري.**

**ب- الرغبة في توحيد مصدر اتخاذ القرارات في الجهاز الإداري.**

**ج- المركزية الإدارية تؤكد وحدة الدولة السياسية والقانونية.**

**د- زيادة الرؤية الشاملة للقرارات لأنها تمر عبر مركز مسؤول عن صناعة واتخاذ قرارات جوهرية تحويلية مهمة.**

**\* عيوب المركزية الإدارية:**

**1- تحد من الشراكة الإدارية التي قد تخلق تلاقح فكري اداري بين الرئيس والمرؤوس وهو ما يؤدي الى الوقوع في الأخطاء الادارية.**

**2- الاتكالية الإدارية المعتمدة على جهة او إدارة واحدة لها مساوئ تتمثل في الإحباط في المستويات الإدارية الأدنى مما يضيع على العمل المؤسسي فرصة خلق أفكار جديدة مبتكرة.**

**\* خصائص اللامركزية الإدارية:**

**1- السرعة في حل المشكلات الإدارية.**

**2- توازن السلطة مع المسؤولية.**

**3- تقوم على مبدأ التنظيم الإداري.**

**\* مفهوم القرار الإداري وانواعه:**

**القرار الإداري هو عبارة عن اختيار بين مجموعة حلول مطروحة لمشكلة او ازمة ما او تسيير عمل معين، ويعتبر تصرفا قانونيا او نظاميا ووسيلة من وسائل الإدارة لتحقيق اغراضها، ومن اهم أنواع القرارات الإدارية هي:**

**أ- القرار الإداري الفردي: وهو القرار الذي يسري على الحالات الفردية التي تتعلق بفرد معين بالذات او مجموعة منهم مثل قرارات التعيين والترقية.**

**ب- القرارات اللائحية: وهي القرارات التي تتضمن قواعد عامة مجردة تخاطب فئات كبيرة من الافراد بصفاتهم وليس بذواتهم دون ان تحددهم مقدما.**

**ج- القرارات خاضعة للرقابة: وهي القرارات الصادرة عن السلطة الإدارية والتي تخضع للرقابة الإدارية لديوان المظالم من اجل التحقق من مشروعيتها وتشمل القرارات الإدارية الفردية واللائحية.**

**د- القرارات غير الخاضعة للرقابة: وهي القرارات الإدارية الصادرة عن السلطة التنفيذية عندما تمارس وظيفة سياسية او بوصفها أداة حكم وليس سلطة إدارية وهي تعرف بأعمال السيادة (مثل قرارات تشكيل او حل مجلس الشورى والوزراء وغيرها).**

**\* مزايا اللامركزية:**

**1- الديمقراطية إذ يعد تدعيم المبادئ الديمقراطية من اهم مزايا اللامركزية فهي تقود وتحث على الشراكة الشعبية في اتخاذ القرارات المحلية التي تخص المرافق العامة، كما انها تخفف العبء عن الحكومة المركزية في القيام بالمهام الإدارية المحلية.**

**2- التنمية المحلية وتتميز التنمية المحلية بانها تخلق رابطا مباشرا بين النشاط الاقتصادي وبين أهالي المنطقة كما تشجع التنمية المحلية على انتشار الأنشطة الاقتصادية للمناطق الافقر.**

**3- الاشراف على الخدمات اذ يضمن الاشراف المحلي على الخدمات التفاعل المباشر بين مقدم الخدمة والمستفيد منها ويحقق بالتالي مواءمة أكبر للخدمات مع احتياجات المواطنين.**

**\* فوائد اللامركزية: للامركزية فوائد أساسية ثلاث هي: -**

**- الفائدة الأولى: يوفر الاداريون المحليون مجالا أفضل وأكثر راحة ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم.**

**- الفائدة الثانية: تعمل إدارة الحكم اللامركزي على إيجاد فرص أكثر لمشاركة الجمهور واسهامه.**

**- الفائدة الثالثة: بإمكان الحكومات المحلية ان تكون أكثر تجاوبا وتكيفا مع الأوضاع المحلية الامر الذي يؤدي الى فاعلية أكبر.**

**\* السمات الرئيسية للامركزية في الإدارة المحلية:**

**أ- اللامركزية تزيد المشاركة الشعبية في صناعة القرار وهو ما يرفع من مستوى الجماهير في المشاركة السياسية مما يساعد في معالجة مشاكل كثيرة.**

**ب- اللامركزية تعمل على استجابة اسرع لمطالب الشعب والاحتياجات المحلية من قبل الحكومة والإدارة العامة التابعة لها.**

**ج- توفر فرص المشاركة المحلية لكافة الأطراف المعنية.**

**ح- شفافية ومساءلة أكثر وبالتالي فساد اقل.**

**خ- تحسين مستمر لجودة الخدمات الأساسية المقدمة من المحليات.**

**د- تدفقات أفضل للمعلومات على المستوى المحلي.**

**ذ- المزيد من التنمية المستدامة.**

**ر- خفض معدلات الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة.**

**ز- زيادة تعبئة الموارد الذاتية نتيجة لمشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم المحلية.**

**س- اسهام السلطات المحلية في حل العديد من المشاكل الملحة بصورة فاعلة.**

**ش- تخفيف العبء عن السلطات المركزية من اجل التفرغ للمشروعات القومية الكبرى.**

**ص- الحد من البيروقراطية وسرعة انجاز الاعمال والاستجابة للمشاكل المحلية الملحة.**

**ض- تيسير عمليات المحاسبة على المسؤولين ورفع درجة المساءلة الشعبية.**

**ط- الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.**

**ظ- رفع مستوى جودة الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنقل.**

**ع- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.**

**غ- تنمية الوعي بأهمية المشاركة من اجل التنمية المستدامة وإتاحة العديد من الفرص لاستيعاب الطاقات البشرية في اطر وهياكل تنظيمية مشروعة.**

**ف- اللامركزية المجتمعية الاجدر في مراعاة اختلاف الظروف والاحوال دون التقيد بالأساليب المركزية.**

**ق- اللامركزية المجتمعية تمكن الحكومة من تجربة النظم الإدارية المحلية على نطاق محدود.**

**ك- تؤدي اللامركزية المجتمعية الى إيجاد مصادر تمويل جديدة وترشيد استثمارات جيدة للموارد المتاحة وتوجيهها نحو المشروعات الضرورية وتقليل الضغوط على السلطة المركزية.**

**ل- تؤدي اللامركزية المجتمعية الى تحقيق عدالة ضريبية تراعي الظروف المحلية لإقامة تنمية محلية بمشاركة السلطة المركزية.**

**\* مفهوم ومزايا عدم التركيز الإداري(اللاتمركز):**

**يعد عدم التركيز الإداري أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري يقضي بتوزيع السلطات الإدارية بين الحكومة وممثليها على الصعيد المحلي بحيث تمنح لهؤلاء بعض الصلاحيات والاختصاصات والسلطات الإدارية مع بقائهم تابعين للحكومة المركزية ومعينين من قبلها دون ان يترتب على ذلك استقلالهم عنها فهم يبقون خاضعين لرقابة واشراف السلطات المركزية ويتخذ التفويض شكلين:**

**1- تفويض الاختصاص (أي ان يعهد صاحب الاختصاص بممارسة جانب من اختصاصه في مسألة او مسائل معينة الى فرد اخر او سلطة أخرى طبقا لما تقتضيه الأوضاع القانونية).**

**2- تفويض التوقيع (ويقتصر دوره على مجرد توقيع المفوض اليه او امضاءه على بعض القرارات الداخلة في اختصاص السلطات الاصلية ولحسابها وتحت مراقبتها).**

**وللتفويض شروط وهي على نوعين:**

**أ- الشروط الموضوعية للتفويض وهي وجوب وجود نص قانوني يجيز التفويض وذلك بمقتضى المبادئ الدستورية او القوانين العادية.**

**ب- الشروط الشكلية للتفويض وتتكون من عنصرين هما شكل قرار التفويض في ذاته ثم العلم بقرار التفويض عن طريق نشره.**

**واللاتركيز الإداري له مزايا تتمثل في:**

**- يسمح للسلطة المحلية ان تتخذ القرارات المستعجلة التي تتطلبها الضرورات المحلية دون الرجوع الى السلطة المركزية.**

**- يجعل الممثلين في حالة ممارسة الاختصاصات المحلية خاضعين للسلطة الرئاسية للنظام المركزي وهذا الخضوع يتجلى في احتفاظ السلطة المركزية بسلطة اصدار التعليمات وحقها في تعديل وإلغاء قرارات السلطة المحلية وحقها في ان تحل محلها.**